ورشة عمل افتراضية لاختبار أداة تقييم الثغرات في مدى مراعاة السياسات العامة للعدالة الاجتماعية

تونس، 24-25 أيلول/سبتمبر 2020

موجز عن ورشة العمل وتوصياتها

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية ورشة عمل افتراضية **لاختبار أداة تقييم الثغرات في مدى مراعاة السياسات العامة للعدالة الاجتماعية** في العاصمة تونس، يومي 24 و25 أيلول/سبتمبر 2020.

سعت ورشة العمل إلى اختبار أداة جديدة تعدّها الإسكوا لتقييم الثغرات في مدى مراعاة السياسات العامة لمبادئ العدالة الاجتماعية. وتساهم هذه الأداة في تحديد الفجوات القائمة في سياسات تُعتبر ذات أولوية للحكومات من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية؛ وقد أضحت هذه المسألة ضرورية وملحة خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية على إثر جائحة فيروس كورونا. كما تساعد الأداة، بالاستناد إلى نتائج التقييم، على اقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات تطوير وتنفيذ السياسات وذلك من خلال تبنّي حلول وخطوات عملية وملموسة لمعالجتها.

شارك في الورشة مسؤولون حكوميون يمثلون مختلف إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس بالإضافة إلى مسؤولين يمثلون وزارات أخرى معنية مثل الاقتصاد والمالية؛ والصحة؛ والشباب والرياضة والادماج المهني؛ والتعليم العالي؛ والعدل؛ والمرأة؛ والداخلية؛ والشؤون المحلية والبيئة؛ كما شارك في ورشة العمل ممثل عن رئاسة الحكومة من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني. وعقد المشاركون جلسات عمل لاختبار الأداة من خلال تطبيقها على السياسات الموجهة نحو الشباب المهمشين وغير المتكيّفين اجتماعيا، والتي تندرج ضمن إطار السياسة العامة للحماية الاجتماعية في تونس.

وقدم المشاركون ملاحظات قيّمة حول مضمون الأداة وبنيتها وملائمة منهجية العمل المقترحة مع الموضوع الذي يتم تقييمه كما أبدوا الرأي في مرونتها وقابليتها للتكيف مع السياق الوطني، واقترحوا مجموعة من التوصيات التي توجه قسم منها الى وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس في حين توجه القسم الآخر الى الأمانة التنفيذية للإسكوا في إطار التعاون الفني المشترك. وفيما يلي أبرز ما جاء في التوصيات:

ألف- التوصيات الموجهة الى وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكوا:

1. تفعيل اللجنة الوطنية رفيعة المستوى التي تم إنشاؤها بدعم من الإسكوا في أكتوبر/تشرين الأول 2019 والمخولة بمتابعة وتقييم السياسات العامة القائمة على المساواة والتي عُلّق العمل عليها بسبب جائحة كورونا، والعمل على مأسستها من خلال وضع إطار تشريعي لها.

باء - التوصيات الموجهة الى وزارة الشؤون الاجتماعية:

2. اعتماد أداة تقييم الثغرات التي تطورها الإسكوا -بصيغتها المعدلة والنهائية- في عملية تطوير السياسات الاجتماعية والقطاعية على الصعيد الوطني، ورفع توصية في هذا الإطار الى رئاسة الحكومة لتعميم الأداة على مستوى الوزارات وإدراج بُعد العدالة الاجتماعية ضمن جميع الوثائق التي تعدها الوزارات الى رئاسة الحكومة مثل تقارير النشاط وصياغة الأولويات والسياسات، بحيث تكون التقارير المرفوعة حول تقييم الأداء أو الإنجازات مقترنة بالعدالة الاجتماعية، كما هو معمول به حالياً في موضوع إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين .

3. اقتراح قياس أثر استخدام الأداة في وزارات مختارة في تونس وتعديلها أو تكييفها على هذا الأساس قبل تعميمها على المستوى العربي. فعلى سبيل المثال يمكن إختبار الأداة على سياسات القطاع الصحي في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا على العدالة الاجتماعية، واستخدامها في مجال تكريس الصحة للجميع بحلول 2030.
4. تعزيز نشاطات التواصل حول العدالة الاجتماعية والعمل على تقييم السياسات والبرامج التنموية في تونس واستعمال الأداة لتحديد الثغرات في مدى مراعاتها للعدالة الاجتماعية ومبادئ حقوق الانسان. مثلاً يمكن استخدام الأداة كأساس لمراجعة وتصويب المخطط الخماسي السابق وفي اعداد المخطط الخماسي الجديد 2021-2025 وفي "رؤية تونس 2030" المقرّر تطويرهما قريبا.
5. أن يتبنى الخطاب الموجه الى الهياكل الحكومية والوزارات والوسائل الإعلامية والمجتمع المدني والمواطنين أهمية مراعاة السياسة العامة للعدالة الاجتماعية، والا يتوجه خطاب العدالة الاجتماعية نحو نهج الرعاية والوصاية بل أن يركز على الآليات الفعالة الأخرى التي تتيحها الدولة والتي تنطلق من دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز الإدماج وتكافؤ الفرص ومعالجة الفقر من جذوره.
6. تطوير منظومات لإدارة المعلومات تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات والمعلومات اللازمة حول العدالة الاجتماعية لاستيفاء مصفوفة التقييم، وتحديثها بشكل مستمر كي تستجيب للحاجات المستجدة.
7. ضرورة اعداد تقرير (سنوي) لأنشطة آلية التنسيق المتعددة الأطراف حول مدى مراعاة السياسات العامة والإصلاحات المهمة لمبادئ العدالة الاجتماعية في تونس.
8. تفعيل الشراكة والتشبيك مع الجهات غير الحكومية والمجتمع المدني والفئات المستهدفة في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم والمتابعة وتعزيز قدرات هذه الأطراف لرفع مستوى المشاركة المدنية من الإبلاغ والحضور وصولاً الى التعاون والتمكين.
9. تعزيز دور الجماعات المحلية في دفع عجلة التنمية المستدامة والشاملة وتكريس مبدأ اللامركزية باعتماد العدالة الاجتماعية وذلك من خلال بناء قدرات الجماعات المحلية حول مفهوم العدالة الاجتماعية وكيفية ادراجها في الخطط والسياسات العامة.
10. إنشاء مجموعة اتصال بين المشاركين عبر تطبيق WhatsApp للتشجيع على التواصل بعد ورشة العمل حول الأداة ومجالات التعاون في هذا الإطار.

باء - التوصيات الموجهة الى الإسكوا:

11. استتباع ورشة العمل الاختبارية بورشة عمل ثانية تُعقد في تونس بعد إدخال التعديلات المقترحة على الأداة وعرضها على المشاركين في هذه الورشة للتحقق من فعاليتها على الصعيد الوطني (validation) ثم عرضها على اللجنة الوطنية رفيعة المستوى للمصادقة عليها وذلك قبل طرحها على بقية الدول العربية في الاجتماع الإقليمي عال المستوى المُزمع عقده، باعتبار ان الخيار وقع على تونس لاختبار أداة التقييم (pilot country).
12. تنظيم دورات تدريبية وطنية لاحقة حول مفهوم العدالة الاجتماعية وكيفية تعميم مبادئها في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج العامة.
13. إدراج عنصر الميزانيات في أداة التقييم وتسليط الضوء على أهمية توفير الموارد الازمة لتنفيذ البرامج التي لها أثر مباشر على تحقيق العدالة الاجتماعية.